**موقف دستوري من مقالة هل يرتقي تفسير المادة 95 من الدستور الى تأويلها"؟**

* [البروفسور أمين عاطف صليبا](https://newspaper.annahar.com/author/22152-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%88%D9%81%D8%B3%D9%88%D8%B1-%D8%A3%D9%85%D9%8A%D9%86-%D8%B9%D8%A7%D8%B7%D9%81-%D8%B5%D9%84%D9%8A%D8%A8%D8%A7)

* جريدة النهار 9 تشرين الأول 2019 | 00:20

* [0](http://www.facebook.com/sharer.php?u=https%3A%2F%2Fnahar.news%2F1045188&utm_campaign=sharebar&utm_medium=facebook)قرأت بموضوعية ما ورد في مقالة "هل يرتقي تفسير المادة 95 من الدستور الى تأويلها"، في قضايا "النهار" بقلم الدكتور نجم بو فاضل أستاذ الفلسفة في الجامعة اللبنانية. والحقيقة أنني تكسبت مفاهيم كنت أجهلها عن المبادىء المعتمدة من كبار الفلاسفة وعلماء الاجتماع في ما خص مسألتي التفسير والتأويل للنصوص، وصولاً الى ما ورد في هذا الخصوص في متن القرآن الكريم.

ولأن القضية تتصل بتفسير المادة 95 من الدستور اللبناني التي تتطلب شرحاً معمقاً من الناحية الدستورية، حيث أن المجلس النيابي الكريم مدعو الى مناقشة رسالة فخامة رئيس الجمهورية حول مضمون تلك المادة، أود أن أتوج هذا الرد برأي علامة من كبار الفقه الدستوري الفرنسي هو Philippe Ardant الذي توج مقدمة كتابه "المؤسسات السياسية والقانون الدستوري"، بالمقولة الآتية:

“Le droit constitutionnel révèle ainsi une parenté inattendue avec la poésie,ses règles portent en elles des virtualités imprévues,elles sont chargées de sens qui ont echappé au constituant,comme les poèmes achevés,n'appartiennent plus à leur auteur mais à son lecteur chez qui ils eveillent des images et des résonances infinies”

ما ترجمته: "يكون القانون الدستوري قد أظهر هكذا قرابة غير متوقعة مع الشعر، لأن قواعده تحمل في طياته افتراضيات غير منتظرة، وهي تحمل معاني كثيرة لم ينتبه لها المؤسس، كما في القصائد النثرية التي بعد كتابتها ونشرها لن تعود الى مؤلفها بل الى القارىء الذي توقظ فيه تخيلات صورية وأصداء لا نهاية لها".

رغم هذا الرأي الواضح الذي تعانيه كل الديموقراطيات في العالم – ومنها فرنسا – عند التصدي لمفهوم أي مادة دستورية لجهة تفسيرها، لكننا نخالف ما أنتهى اليه الزميل الكاتب عندما قال: "هكذا تتحول عملية التفسير الى إنتاج جديد للنص (لا يكون بالضرورة تعديلاً للدستور)! خلاصة متناقضة: "نص جديد لا يُعدِّل في النص الدستوري القائم"! هذا الرأي يصطدم بمبدأ أساسي مستنبط من واقع الدستور اللبناني الذي يُوصّف بأنه من الدساتير الجامدة، وعليه لا يمكن تعديل أي نص وارد في الدستور، إلاّ من خلال الآلية المنصوص عليها في الدستور، ولهذا نرى أن الغاية التي هدِفَت اليه رسالة فخامة رئيس الجمهورية لتفسير المادة 95 لا يمكن إلاّ أن تكون بهدف التذكير بالفقرة "ي" من مقدمة الدستور، والتي تتقدم على ما عداها من قواعد دستورية، وتنص على أن "لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك".

وقد جاءت رسالة فخامة الرئيس نتيجة للاختلاف الواضح حول الفقرة الثانية من المادة 80 من قانون الموازنة، التي حفظَ فيها المشرع حق الناجحين في مبارات الدخول الى الوظائف العامة، والتي بنظر فئة وازنة من الشعب اللبناني تعتبر أن هذه المادة تُخِّل بمبدأ التوازن في البلد، وبالتالي تُخل بمبدأ العيش المشترك! هنا لا بُد من لفت النظر الى أنه وإن كانت الفقرة "ب" من المادة 95 قد ألغت قاعدة التمثيل الطائفي في الوظائف العامة – باستثناء الفئة الأولى – في المرحلة الانتقالية، الى حين تنفيذ الخطة المرحلية، لكن لا يمكن هذا النص أن يتخطى الفقرة "ي" الآنفة الذكر، لأنها تعتبر العمود الفقري لبقاء لبنان، إذ إنها تختصر الميثاق الذي من دونه لا يبقى لبنان، كما أراده الشعب المكون له والمتعدد الطوائف والمذاهب. لبنان سيبقى كما وُجِد.

وعلى هذا الأساس، وبغض النظر عن عدم دستورية الفقرة الثانية من المادة 80 التي تجاوزها قرار المجلس الدستوري بطريقة ذكية، لكنها لا تأتلف مع الاجتهاد الدستوري، حيث أن مراجعة حيثيات التجاوز كما وردت في القرار تؤكد مسألة الهروب الى الأمام. ختاماً، نقول إن المطلوب من المجلس النيابي الممثل لكل الاتجاهات والتيارات والطوائف أن يكون صمام الأمان لبقاء لبنان والحفاظ عليه، بأن يخرج بتفسير غير مخالف لمبدأ العيش المشترك، إذ لا ضير من غبن لاحق بفئة من شبابنا نجحوا في الامتحانات – ولا سيما أن الموازنة الجديدة في صدد وقف التوظيف لمدة معينة للحد من النزف الذي تعانيه مالية الدولة - مقابل ألا نراعي فئة واسعة من أبناء الوطن، لا خيار لها إلا هذا الوطن، الذي تريد العيش فيه تحت شعار "ذهبيّ" هو "لقد أوقفنا العدّ"، لأن لبنان التعايش والنموذج غير المسبوق في العالم يفرض علينا السير بتفسير مُطمئن للجميع، لأن العيش المشترك هو عصب استمرار لبنان. هذه هي أمنيتنا للخروج من أزمة خلخلت كل التفاهمات في صفوف الشعب اللبناني!

**أستاذ في القانون الدستوري والإداري**

<https://newspaper.annahar.com/article/1045188-%D9%85%D9%88%D9%82%D9%81-%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1%D9%8A-%D9%85%D9%86-%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D9%87%D9%84-%D9%8A%D8%B1%D8%AA%D9%82%D9%8A-%D8%AA%D9%81%D8%B3%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%AF%D8%A9-95-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%89-%D8%AA%D8%A3%D9%88%D9%8A%D9%84%D9%87%D8%A7>